الأمم المتحدة

S/AC.49/2006/21

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2008
Arabic
Original: Chinese

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة

عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بتقديم التقرير ذي الصلة بالخطوات التي اتخذتها جمهورية الصين الشعبية بغية التنفيذ الفعال لأحكام الفقرة ٨ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) (انظر المرفق).

(توقيع) ليو **زنمين**
السفير
الممثل الدائم بالنيابة لدى الأمم المتحدة

060208 050208 08-21142 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة

تقرير الصين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦)

١ - تعرب الصين عن دعمها لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). فهذا القرار لا يجسد فقط معارضة المجتمع الدولي القوية للتجارب النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بل أيضا يؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بالتسوية السلمية للمسألة النووية الكورية من خلال المفاوضات والحوار.

ولقد اتخذت الصين دائما، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، موقفا جادا بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ووضعت آليات وإجراءات لتنفيذها بفعالية. وعقب اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، أصدرت وزارة الخارجية، بعد أن أذن لها مجلس الدولة، وثيقة تشتمل على القرار والمعلومات ذات الصلة ووجهتها إلى جميع الوزارات، وحكومات المقاطعات كافة، ومناطق الحكم الذاتي، والبلديات ومنطقتي هونغ كونغ، وماكاو الإداريتين الخاصتين، طالبة منها تنفيذ القرار بأمانة ووفقا للقانون الصيني (انظر التذييل للاطلاع على قائمة القوانين واللوائح ذات الصلة).

(أ) حظر القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) مد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بسبعة أصناف من الأسلحة التقليدية الثقيلة، ومن المواد الواردة في قوائم المواد النووية، وتكنولوجيا القذائف والمواد البيولوجية والكيميائية التي تقررها لجنة مجلس الأمن (يشار إليها فيما بعد بـ ''اللجنة'') المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

تولي الصين دائما أهمية كبيرة لمراقبة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والمعدات والتكنولوجيات المتصلة بها. وقد اعتمدت وطبقت عددا من القوانين واللوائح التي تُكوِّن مجتمعة نظاما كاملا لأنظمة مراقبة الصادرات يغطي المواد والتكنولوجيات الحساسة من الأصناف النووية والبيولوجية والكيميائية والمتعلقة بالقذائف وكافة الأسلحة، مما أتاح أرضية قانونية وآليات لكفالة عدم الانتشار. ويتماشى النطاق التنظيمي لهذه القوانين واللوائح بصورة أساسية مع النطاق المبينة خطوطه العريضة في الوثائق S/2006/814، و S/2006/815، و S/2006/853.

وبناء على ذلك، تقوم الوزارات المعنية في الحكومة الصينية بتنفيذ حظر المواد الواردة في القوائم المحظور نقلها إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

أو وفقا لما تقرره اللجنة، بغية منع إمداد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالمواد المحظورة المنصوص عليها في الفقرة ٨ (أ) '١' و '٢' من القرار أو بيعها أو نقلها إليها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من الأراضي الصينية أو بواسطة المواطنين الصينيين، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل العلم الصيني، فضلا عن منع نقل أية خدمات تدريبية أو مشورة أو مساعدات تقنية ذات علاقة بتوفير أو صناعة أو صيانة أو استعمال هذه المواد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بواسطة المواطنين الصينيين أو من الأراضي الصينية أو من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوساطة المواطنين الصينيين أو من أراضيها.

(ب) لقد تقرر وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول الأعضاء أن تجمد على الفور، وفقا للإجراءات القانونية المتبعة في كل منها، الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي تملكها الكيانات والأشخاص الذين يشاركون في برامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل أو بالقذائف التسيارية أو يقدمون الدعم إليها.

وعندما تجيز اللجنة قائمة أسماء الكيانات والأشخاص المعنيين، ستقوم المؤسسات المالية الصينية بتقصي الأمر. وإذا اتضح أن كيانا أو شخصا ما من المسجلين في القائمة لديه أصول مالية في الصين، ستتخذ هذه المؤسسات خطوات لتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة في الأراضي الصينية التي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأشخاص أو الكيانات الذين تقرر اللجنة أو مجلس الأمن أنهم يشاركون في برامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية النووية أو برامجها الأخرى لأسلحة الدمار الشامل أو برامج قذائفها التسيارية، أو يقدمون الدعم لهذه البرامج، أو الأشخاص أو الكيانات التي تعمل نيابة عنهم أو وفقا لتعليماتهم، وضمان منع إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من جانب المواطنين الصينيين أو أي أشخاص أو كيانات داخل الأراضي الصينية، لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لفائدتهم.

(ج) لقد تقرر وفقا للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لتمنع من دخول أراضيها أو المرور عبرها الأشخاص الذين تقرر اللجنة أو مجلس الأمن أنهم مسؤولون عن سياسات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل وبرامج قذائفها التسيارية، إلى جانب أفراد عائلاتهم.

وعندما تجيز اللجنة قائمة الأسماء، ستقوم الوزارات المعنية بإدراج هؤلاء الأشخاص في قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول الصين، بغية منع الأشخاص المسؤولين، بما في ذلك بالدعم أو الدعاية، عن سياسات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المتعلقة ببرامجها النووية

وبرامج أسلحة الدمار الشامل وبرامج قذائفها التسيارية، إلى جانب أفراد عائلاتهم، من دخول الأراضي الصينية أو المرور عبرها.

٢ - ووفقا لمبدأ ''بلد واحد بنظامين'' فإن حكومة الصين المركزية هي المسؤولة عن الشؤون الخارجية المتعلقة بالدفاع عن منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، في حين تتمتع المنطقتان بسلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما فيها سلطة الفصل النهائي في المسائل المعروضة على القضاء. ولهذا السبب، سوف تقوم هاتان المنطقتان بسن قوانينهما أو أنظمتهما الخاصة عقب إخطار الحكومة المركزية لأجل تنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

٣ - وتعتبر الحكومة الصينية أن كافة البلدان لديها التزام بالتنفيذ الجاد الكامل لتدابير الجزاءات الواردة في القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، كما أنها لا توافق على التفسير أو التوسيع التعسفي لتلك الجزاءات. وقد شددت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة على أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. والقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ليس مجرد قرار لفرض الجزاءات على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لأنه يشتمل أيضا على عناصر هامة أخرى، من قبيل الدعوة للاستئناف المبكر لمحادثات الأطراف الستة والتنفيذ العاجل للبيان المشترك المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وعلى ما تتصف به أحكام الجزاءات من طابع ييسر الرجوع عن تطبيقها. ويجب تنفيذ القرار بطريقة شاملة ومتوازنة.

وتلتزم الحكومة الصينية بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وبتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وفي كامل نطاق شمال شرق آسيا. وتدعم الصين بصفة دائمة الحل السلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عبر الوسائل الدبلوماسية. وتحقيقا لهذا الهدف فقد بذلت جهودا مطردة ونجحت في جمع الأطراف الستة على مائدة المفاوضات، مما أدى إلى توافق الآراء بشأن البيان المشترك المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي تطور سلبي، فإن سياسات وموقف الحكومة الصينية الموصوفة أعلاه لم تتغير. فالصين ما زالت تنظر إلى محادثات الأطراف الستة بوصفها المسار الواقعي لحل المسائل ذات الصلة وتعارض بشدة اللجوء إلى القوة. وتدعو الصين كافة الأطراف إلى استمرار التزام الاعتدال والهدوء وانتهاج موقف حصيف مسؤول وإلى العمل سويا للدفع بمحادثات الأطراف الستة إلى الأمام ومنع المزيد من تدهور الموقف. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع كافة الأطراف المعنية والقيام بدور بناء في هذا الصدد.

تذييل

القوانين والأنظمة الصينية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

في المجال النووي:

- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على التصدير النووي
- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على تصدير المواد المزدوجة الاستعمال والتكنولوجيات المتعلقة بها
- تدابير إدارة المواد النووية والموافقة على نقلها وعبورها (بقصد تنفيذ اختبار)

في المجال البيولوجي:

- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على تصدير العناصر البيولوجية ذات الاستعمال المزدوج وما يتصل بها من معدات وتكنولوجيات

في المجال الكيميائي:

- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة
- قائمة المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة
- القواعد المفصلة لتنفيذ أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة
- تدابير بشأن الرقابة على تصدير مواد كيميائية معينة وما يتصل بها من معدات وتكنولوجيات

في مجال القذائف:

- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على تصدير القذائف والمواد والتكنولوجيات المتعلقة بها

في مجال الصادرات العسكرية:

- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة تصدير الأسلحة

في مجال المواد الحساسة:

- تدابير بشأن إدارة تسجيل صادرات المواد والتكنولوجيات الحساسة
- تدابير إدارة ترخيص استيراد وتصدير المواد والتكنولوجيات المزدوجة الاستعمال
- قائمة إدارية للترخيص باستيراد وتصدير المواد والتكنولوجيات المزدوجة الاستعمال

القوانين والأنظمة الأخرى ذات الصلة:

- قانون جمهورية الصين الشعبية للتجارة الخارجية
- قانون العقوبات الإدارية لجمهورية الصين الشعبية
- قانون الجمارك لجمهورية الصين الشعبية
- القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية
- قانون الإجراءات الجنائية لجمهورية الصين الشعبية
- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على استيراد وتصدير التكنولوجيات
- أنظمة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على استيراد وتصدير السلع
- قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بإدارة جباية الضرائب
- قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن دخول الأجانب وخروجهم